

المرأة والتنمية المستدامة تحليل سوسيولوجي لدور وأنماط مشاركة المرأة الليبية

الدكتورة: عائشة محمد بن مسعود فشيكة، أستاذ مساعد
قسم علم الاجتماع، جامعة طرابلس، ليبيا

ملخص: ولقد احتلت قضايا المرأة والتنمية موقعاَ هاماً ضمن الصياغات الجديدة لمفهوم التنمية، حيث اعترفت عقود التنمية على المستوى الدولي بأهمية دور المرأة في التنمية والتي توالت منذ السبعينات من القرن الماضي إلى انطلاق أهداف الألفية عام 2015. وموضوع هذا البحث يندرج ضمن الإطار السابق ويتناول المرأة والتنمية المستدامة على المستوى النظري والمنهجي بمراجعة أدبيات المرأة والتنمية واستخدام الأساليب المنهجية للتحليل السوسيولوجي لهذه العلاقة. كما يركز البحث على موضوع المرأة والتنمية المستدامة على المستوى الإجرائي التطبيقي. وذلك بطرح عدد من التساؤلات البحثية عن إشكالية العلاقة.

مقدمة:

إن التنمية في السياق التاريخي هي الخيار الاستراتيجي للقضاء على التخلف والأخذ بعوامل التقدم وهي المولود الأخير في سلسلة المقولات النهضوية التي توالى منذ القرن الماضي واستمر اختيارها كطريق للتطوير والتقدم في عالمنا اليوم.

ولقد أدت التغيرات التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، إلى ظهور صياغة جديدة لبعض المفاهيم والرؤى التنموية حول النساء في كل دول العالم حيث اعترفت عقود التنمية المتعاقبة منذ السبعينيات بدور المرأة ومكانتها في التنمية ومن ثم اعتمدت حالة المرأة مؤشراً أساسياً للتنمية البشرية أو الإنسانية، وقد انسحبت هذه المفاهيم والرؤى التنموية على المرأة العربية بصدور تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول عام 2002.

وهذا البحث يتناول الموضوع ضمن الإطار السابق وهو يندرج ضمن محور المؤتمر المعنون باسم المرأة والتنمية المستدامة ويعالج الموضوع على المستوى النظري المنهجي، والمستوى الإجرائي التطبيقي باستخدام الأساليب المنهجية للتحليل السوسيولوجي للإجابة على عدد من التساؤلات البحثية عن إشكالية العلاقة بين المرأة والتنمية المستدامة من خلال دراسة حالة المرأة الليبية بطرح المحاور الآتية:

-مدخل في المفاهيم وأبعاد التحليل.

-المرأة والتنمية المستدامة (حالة المرأة الليبية).

-التحليل السوسيولوجي لدور المرأة الليبية في التنمية المستدامة وأنماط المشاركة.

-بعض المقترحات والتوصيات.

المفاهيم وأبعاد التحليل:

إن مراجعة أدبيات التنمية تبين أن هناك أكثر من مفهوم وأكثر من معنى للتنمية مما يفرض على الباحث في قضايا التنمية -والمسائل ذات العلاقة بها - البدء بالتعرف على

تطور هذا المفهوم وتحديد أبعاده على المستوى النظري المنهجي وعلى المستوى التطبيقي الإجرائي.

لقد تعددت الإسهامات النظرية لوصف وتحليل عملية التنمية وشغل هذا الاهتمام حيزاً واسعاً في نظريات العلوم الاجتماعية وبصفة خاصة علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع.

ولقد نالت قضية التنمية الاهتمام على المستوى التطبيقي وذلك منذ أن حصلت الدول النامية على استقلالها السياسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث طرحت مسألة التنمية كطريق للخروج من التخلف الذي عاشته تلك الدول وظلت قضايا التنمية ضمن التداول الإجرائي التطبيقي على المستوى الدولي.

وفي هذا المدخل سيتم التركيز على التراث النظري لعلم الاجتماع حول قضايا التنمية ومحاولة الكشف عن الاهتمام العلمي بتحديد مفاهيم وأبعاد التنمية والنتائج المترتبة عليها وقد ظهرت الأدبيات حول الموضوع تحت عناوين متعددة من بينها التنمية الاجتماعية، التنمية والتحديث، والتنمية البشرية المستدامة وغيرها.

وبعد الاهتمام بقضايا المرأة والتنمية جانباً من هذا التراث ولقد أخذ اتجاهاً علمياً في دوائر البحوث الاجتماعية والدراسات الحديثة وهو ما عرف بالاتجاه التنموي ويهتم بدراسة أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحليل تأثيرها على المرأة ومنها - على سبيل المثال - أثر التعليم على دور المرأة والمشاركة الاقتصادية للمرأة وغيرها من الأبعاد التحليلية.

ويستند هذا الاتجاه إلى عدد من الأسس ومن بينها الارتباط العضوي بين قضايا المرأة وتطور أوضاعها ومسيرة التنمية في المجتمع.

كما يهتم بخصوصية الأوضاع المجتمعية للمرأة في السياق الوطني والعربي ويرى أنها ناجمة عن ظروف تاريخية وتقاليد اجتماعية تحتم الالتفات إلى هذه الخصوصية⁽¹⁾.

ولقد أدى بروز اتجاه المرأة والتنمية إلى تزايد الاهتمام بصياغة جديدة لمقولات التنمية وعلاقتها بالمرأة وفقاً للمفاهيم المتداولة للتنمية في السياق الدولي والمجتمعي ومن ثم توظيفها في البحوث العلمية والدراسات المتخصصة حول المرأة والتنمية.

وتعد مفاهيم التنمية البشرية، والتنمية البشرية المستدامة من أحدث المفاهيم المطروحة لقضايا التنمية والاستدامة ويندرج في إطارها مفهوم التنمية الإنسانية والمؤشرات ذات العلاقة بالمرأة والتنمية.

مفهوم التنمية البشرية: تعرف التنمية البشرية بأنها توجه إنمائي يهدف إلى توفير فرص حياتية أفضل للبشر ويعمل على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية (1) حياة أطول وأكثر صحة، (2) تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة (3) إتاحة مستويات معيشية مرتفعة⁽²⁾، ويشير هذا المفهوم إلى خيارات التنمية البشرية والتي اعتمدت منذ إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الأول عام 1990م.

مفهوم التنمية المستدامة: إن إضافة صفة الاستدامة لمفهوم التنمية البشرية كي تعنى بأن جميع السياسات الاقتصادية والمالية والصناعية واقتصاديات الطاقة يجب أن تتم صياغتها والتخطيط لها بحيث تحمل عنصر التواصل بيئياً واقتصادياً واجتماعياً⁽³⁾.

مفهوم التنمية الإنسانية: يرتبط هذا المفهوم بحقوق الإنسان وهو كما يعرفه نادر فرجاني - يشتمل ثلاثة خيارات أساسية هي: العيش حياة طويلة وصحية - والحصول على المعرفة - وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق وتتعدى التنمية هذه الخيارات حيث أنها حقوق واختيارات تشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام الذات والحقوق الإنسانية⁽⁴⁾.

ويتضح من المفاهيم السابقة أن إضافة المستدامة لمفهوم التنمية تؤكد على التواصل ومعرفة مدى استمرار النمو وبقائه بما يضمن حياة الأجيال القادمة وضمن سياق المفاهيم السابقة فإنه يمكن القول أن التغيرات التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة قد أدت إلى ظهور صياغة جديدة لبعض المفاهيم والرؤى التنموية حول النساء في كل دول العالم حيث اعترفت عقود الأمم المتحدة التنمية المتعاقبة منذ السبعينيات بدور المرأة ومكانتها ومن ثم اعتمدت حالة المرأة مؤشراً أساسياً للتنمية البشرية.

وقد انسحبت هذه المفاهيم والرؤى التنموية على المرأة العربية بصدور تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول عام 2002 والذي كان له أثره الفعال في التداول الإجمالي والبحثي لقضايا المرأة العربية حيث نبه التقرير إلى أهمية تجاوز العرب لنواقص ثلاثة وهي نقص

الحرية، ونقص المعرفة، ونقص تمكين المرأة؛ فأشار التقرير إلى أن المرأة العربية في عديد من الدول العربية لا زالت تحرم من الحق في الترشيح والانتخاب ومن فرص الالتحاق بالتعليم⁽¹⁵⁾.

وضمن السياق السابق حول مفاهيم التنمية والمستجدات المعرفية بشأنها - فإن الباحثة تطرح إشكالية المرأة والتنمية المستدامة في إطارها المنهجي والإجرائي. وتحدد هذه الإشكالية في أن اجتياز التخلف مرهونة بنجاح التنمية المستدامة التي محورها الإنسان وأن مفهوم التنمية المستدامة يؤكد على ضرورة النظرة الشاملة والتكاملية لقضية التخلف والتنمية وأن هناك العديد من المكونات والأبعاد - المتفاعلة والمرتبطة بعضها ببعض - للتنمية البشرية⁽¹⁶⁾.

وتعد المرأة من مكونات التنمية البشرية المستدامة فهي تمثل نصف القوة البشرية في المجتمع وبذلك فإن نجاح التنمية يتطلب مشاركة المرأة في التنمية وتحليل الأبعاد التنموية المرتبطة بدور المرأة ومشاركتها في التنمية وبذلك فإن تساؤلات البحث تركز على الإجابة عن التساؤلات المطروحة في المحور البحثي حول المرأة والتنمية المستدامة وذلك بالبحث عن تحليل هذه الأبعاد في حالة المرأة الليبية حول دورها ومكانتها الاجتماعية ومشاركتها الاقتصادية وموقعها في المؤسسات وحصولها على حقوقها وذلك منظور التنمية المستدامة وهو ما سيتم تناوله في السياق التالي .

*التنمية المستدامة في ليبيا:

إن البدايات الأولى لبرامج ومخططات التنمية في ليبيا يعود تاريخها إلى عام 1963 وذلك بعد أن حصلت ليبيا على استقلال عام 1952م. وقد تميزت تلك الفترة بأوضاع اقتصادية واجتماعية متخلفة وكانت محاولات التخطيط للتنمية مبعثرة.

وفي فترة السبعينات أعدت الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973-1975) وتميزت هذه الخطة باستثمار مبالغ مالية في مخططات التنمية وقد أدت إلى إحداث تغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية كمجالات الصحة والتعليم والمواصلات والإسكان وغيرها من المجالات.

ولقد تضمنت الخطة برنامجاً لتنمية المرأة في مشاريع الاستصلاح الزراعي خصص لتدريب بنات وزوجات المزارعين وهو مراكز التنمية الريفية ويهدف إلى النهوض بالمرأة الريفية وتدريبها في مجال العمل المنزلي والعمل الزراعي.

*التقرير الوطني للتنمية البشرية:

في عام 1999م صدر التقرير الأول للتنمية البشرية في ليبيا وقد جاء هذا التقرير متفقاً من حيث المفهوم والمؤشرات مع ما طرحه وثائق الأمم المتحدة للتنمية البشرية وخاصة وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ويهدف التقرير إلى تقييم الإنجاز الوطني التنموي الذي تحقق منذ السبعينات وقد اعتمد مقاييس التنمية البشرية وفقاً لمفهوم التنمية البشرية فهي توجه إنمائي يهدف إلى توفير فرص حياة أفضل للناس ويعمل على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي حياة أطول وأكثر صحة - يتمتع الفرد بالمعرفة المتجددة - إتاحة مستويات معيشية .

ويعد التقرير الوطني للتنمية البشرية 1999م هو أول تقارير التنمية في ليبيا التي تضمنت قضايا المرأة الليبية.

إن الرؤية التنموية التي قدمها التقرير تعتمد على ما تؤكد استراتيجيات التنمية البشرية من ضرورة التصدي لمظاهر الإقصاء الاجتماعي بكل أشكاله وبخاصة الإقصاء المبني على النوع والقائم على التفريق بين الذكور والإناث⁽⁷⁾. فالتطوير المجتمعي وفق مفهوم التنمية البشرية يستوجب تطبيق مبدأ الاندماج والتكامل الاجتماعي كبديل للعلاقات الاجتماعية القائمة بين الجنسين وتطبيقه كأساس لتقييم الأداء التنموي في ليبيا، وبذلك فقد احتوى التقرير الوطني للتنمية البشرية فصلاً خاصاً بالمرأة ضمن (كما وصفه التقرير) كشف الحساب للإنجاز الوطني للتنمية البشرية وقد أبرز مسألة النوع في تقييم الأداء التنموي للمرأة الليبية باستخدام المقاييس الدولية لتمكين المرأة.

وقد عرض مؤشرات التنمية البشرية من خلال الأبعاد الآتية:

1-الأمن الطبيعي الصحة وقضايا البقاء.

2-الأمن الاقتصادي الاستقلالية وقضايا المعيشة

3-الأمن المعرفي والثقافي والتطوير المهني.

4-الأمن الاجتماعي والموقع في إطار الأسرة.

5-الأمن السياسي والمشاركة في الحياة المدنية.

كما عرض بالتفصيل الأبعاد السابقة ضمن الإطار التحليلي لموضوع النوع في سياسات التنمية البشرية. وسيتم تحليل بعض هذه الأبعاد في الجزء التالي من هذا البحث.

*تقرير التنمية البشرية 2006 المرأة في ليبيا المساواة مع الاختلاف:

لقد خصص التقرير الثالث للتنمية البشرية في ليبيا الصادر عام 2006 لرصد مسيرة المرأة الليبية في عدد من المجالات من منظور التنمية البشرية المستدامة. وقام بإعداد التقرير فريق علمي متخصص من أعضاء الجمعية العربية لعلم الاجتماع فرع ليبيا حتى أسندت مهمة إعداد التقرير للأساتذة من طرف الهيئة العامة للمعلومات.

وقد انطلق التقرير من فلسفة التنمية البشرية في الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره وسيلة التنمية وغايتها إلا أن هذا الاهتمام - كما يشير التقرير - توجه نحو (الرجل) باعتباره العنصر البشري الذي تعتمد عليه المشاريع التنموية ويرجع ويفسر هذا التوجه على أنه نتاج الموروث المجتمعي والثقافي الذي انعكست آثاره في أشكال عدم المساواة بين الرجال والنساء والتمييز ضدهن في القانون والواقع.

ولقد اعتمد تقرير التنمية البشرية حول المرأة الليبية الأسس التي أبرزها تقرير التنمية الإنسانية الأول 2002 عن حالة المرأة العربية والذي فسّر تخلف حالة التنمية في البلاد العربية بالنواقص الثلاثة وهي: نقص الحرية ونقص تمكين المرأة ونقص القدرات الإنسانية وبخاصة القدرة المعرفية(8).

والمجتمع الليبي شهد مرحلة تغير اجتماعي واقتصادي بفعل تنفيذ برامج التنمية في مجالات التعليم والصحة والإسكان وغيرها. إلا أن فرص مشاركة المرأة في التنمية -كما أوضح تقرير 2006-تحكمها عوامل ومعوقات اجتماعية وثقافية تحد من دورها وإشراكها في التنمية البشرية المستدامة.

ولقد ركز التقرير على أهم أبعاد التنمية المستدامة ورصد حالة: المرأة والتعليم - المرأة والصحة - المرأة والعمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي - المرأة والحياة السياسية.

*إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2009-2025.

لقد ظهرت قضايا التمكين والمشاركة في التنمية المستدامة ضمن مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2009-2025. حيث أن الرؤية تركز على أن الاهتمام بتمكين المرأة ينبغي ألا يقوم على معطيات النوع الاجتماعي أو دعائي ولكن تمكين المرأة كإنسان له قدراته واستعداده ينبغي أن تنمى وأن ترفع كل الحواجز المتخلفة من أمامها⁽⁹⁾.

والمرأة من بين الأبعاد والمؤشرات لقياس فاعلية الموارد البشرية التي اعتمدت لمقاربة خصائص الموارد البشرية استناداً إلى عدد من المنطلقات وهي:

1- المنطلق الديموغرافي.

2-منطلق تنمية الموارد البشرية.

3-منطلق مجتمع المعرفة والمعلوماتية.

ويتضح مما تقدم أن تراكم الجهد التنموي والخطط المتوالية في ليبيا تمثل إطاراً عاماً لدراسة وتحليل دور المرأة في التنمية ضمن سياق مفاهيم التنمية ومعطيات الاستدامة والتمكين والمفاهيم ذات العلاقة بمشاركة المرأة في تحقيقها.

*المرأة والتنمية المستدامة (حالة المرأة الليبية)

- لقد اعتمدت الباحثة الاتجاه التنموي لمعرفة أنماط مشاركة المرأة الليبية في التنمية وتحليل أبعاد المشاركة سوسولوجيا. وهذا الاتجاه يندرج ضمن المداخل النظرية لمكانة المرأة العربية وقد ارتبط ظهوره مع بدايات نماذج التنمية منذ خمسينيات القرن الماضي حيث جاءت الدعوة إلى ضرورة استفادة المرأة من برامج التنمية كمدخل للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

ويعد صدور تقارير التنمية البشرية منذ التسعينيات إطاراً تحليلياً لموقع المرأة ودورها في التنمية، ولقد شكل تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام 2002 نقلة نوعية في بحث

قضايا المرأة العربية نظراً لما قدمه من تشخيص لأوضاع الإنسان العربي عامة والمرأة على وجه الخصوص حيث صنف وضع المرأة كأحد النواقص التي تحول دون تحقيق التنمية الإنسانية.

ولقد أسهمت النساء العربيات في إعداد تقرير تقدم المرأة العربية 2004 وقد عكس رؤية نسوية للواقع العربي وقد أشار التقرير إلى أن العالم العربي يواجه تحديات تنموية ويعتبر عدم التوازن في مجال النوع الاجتماعي وتمكين النساء أحد أهم هذه التحديات⁽¹⁰⁾.

ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أحدث المقولات التنموية المرتبطة بأهداف الألفية الثالثة التي تتطلب صياغة المفاهيم الإجرائية والتطبيقية لمعرفة وقياس درجة مشاركة المرأة في التنمية.

- إن الأدبيات حول تحليل الجوانب المتعلقة بإشراك المرأة في التنمية تشير إلى أن تحليل الجوانب المتعلقة بكل من الجنسين طرحت عبر عقود الأمم المتحدة المخصصة للمرأة. فالتحليل كما جاء في جدول أعمال القرن 21 بهدف إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية يستند إلى منظار نوع الجنس كأساس للتحليل واهتم بالبحث عن العلاقات على أساس النوع كما تحددتها الأدوار المبنية اجتماعياً والمتغيرة ثقافياً التي يضطلع بها الرجال والنساء في حياتهم اليومية⁽¹¹⁾.

إن حالة المرأة في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة منذ عام 1990 تعتبر من مؤشرات التنمية البشرية المعتمدة في قياس مستوى التنمية البشرية على مستوى الدولة، وكذلك قياس وضع المرأة والمساواة بين الجنسين أو ما عرف بمقاربة النوع والتمكين.

إن المؤشرات الخاصة بحالة المرأة - في تقارير التنمية البشرية - يمكن استخدامها إجرائياً كأدوات لتحليل وضع المرأة في التنمية البشرية ومنها - على سبيل المثال - مؤشر معدل معرفة القراءة والكتابة في أعمار 15 - 24. ومؤشر المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان وغيرها.

- إن أسلوب التحليل المستخدم في هذا البحث يستند إلى الاستفادة من مراجعة أدبيات التحليل السابقة في محاولة لتوظيف أبعادها في تحليل حالة المرأة الليبية والتنمية المستدامة في تقارير التنمية البشرية على المستوى الوطني.

- أبعاد التحليل:

أولاً: المراة والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

إن المقارنة التاريخية والإحصائية والتحليلية بين وضع المراة الليبية اليوم، والوضع الاجتماعي الذي كانت تشغله في حقبة سابقة تكشف عما تحقق للمراة الليبية من مكاسب إيجابية أدت إليها جملة التغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي، وما حدث من تغيرات على المستوى الدولي تجاه قضايا المراة وما نتج عنها من التزامات نحو تلك القضايا. فلقد كانت البنية التقليدية حائلاً دون تغيير وضع المراة واكتسابها غير مكانتها كأنتى ، ولم تتعد متطلبات الدور الاجتماعي للمراة حدود دورها داخل المنزل وقد عملت آليات التنشئة الاجتماعية على تدعيم المحافظة على هذا الدور فالبنت كانت تربي مبكراً على القيام بدور الزوجة وبذلك انتشر نمط الزواج المبكر والزواج من الأقارب وقد انعكس هذا النمط من التنشئة الاجتماعية على حرمان الإناث من التعليم ، كما انعكست القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية على النظرة الاجتماعية لأدوار النوع ؛ فالمراة دورها الأساسي إنجاب الأطفال وخاصة الذكور أما الرجل فإن مكانته تدعمها النظرة الاجتماعية لقيمة الذكورة وتفوق الرجل وكما تشير مصادر التراث الشعبي في المجتمع الليبي فإن صورة المراة من خلال الأمثال والحكاية الشعبية تقدم على أنها أقل قيمة أو أدنى من أدوار الرجل .

وبذلك يمكن القول أن مؤشرات الوضع الاجتماعي شكلت في مجموعها مكانة المراة الليبية قبل بداية النهضة النسائية في ليبيا في مطلع الخمسينيات حيث شكل التعليم عاملاً رئيسياً في تغيير الوضع الاجتماعي للمراة حيث صدر قانون التعليم الإلزامي في ديسمبر (1951) ونص القانون على ضرورة نشر التعليم لجميع المواطنين ويمثل القانون اعترافاً رسمياً بحق المراة في التعليم وعلى الرغم من أن للعوامل الاجتماعية تأثيرها الأقوى على تعليم الإناث إلا أن البيانات تشير إلى أنه حدث تطور كمي في نسبة دخول البنات في المراحل التعليمية فقد ارتفعت لتصل إلى 16% في العام الدراسي 1955-56⁽¹²⁾.

إن البعد الاجتماعي وعلاقته بالمراة والتنمية المستدامة أعطيت له الأولوية منذ بداية العقد الرابع للتنمية - على المستوى الدولي - من خلال مقارنة النوع الاجتماعي والتنمية GAD وأصبح ضمن الالتزام بالمقررات الدولية فيما يخص المراة وفق منهج يهدف إلى

تحقيق توازن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مبني على النظر للنساء بوصفهن فئة فاعلة ونشيطة لا فئة مستفيدة وسلبية⁽¹³⁾. وهذا الالتزام الدولي اعتمد في تقارير التنمية البشرية الصادرة سنوياً على المستوى الدولي منذ 1990 عرف بدليل قياس وضع المرأة والمساواة بين الجنسين.

وتوظف الباحثة مؤشر النوع ببعديه السوسولوجي والتطبيقي كواحد من أبعاد تحليل الوضع الاجتماعي للمرأة الليبية ويقصد بالبعد السوسولوجي موضوع النوع في إطار علم الاجتماع حيث أن مدخل النوع يعد من المداخل النظرية لقضايا المرأة ويستند إلى عدد من الفرضيات الأساسية وأهمها دراسة أدوار المرأة وأدوار الرجل والاختلافات القائمة على أساس الدور الاجتماعي وما يتبعه من دراسة التكوين الاجتماعي لمفهوم الذكورة والأنوثة من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والاتجاهات الاجتماعية نحو أدوار الجنسين⁽¹⁴⁾.

أما البعد التطبيقي فيقصد به بعد المساواة في التنمية والدليل المستخدم لقياسه ويتمثل في درجة مستوى التنمية البشرية في ليبيا على المقياس الدولي المرتبط بالنوع من واقع تقرير التنمية البشرية 1999 وهذه كما سجلت في التقرير تساوي 0.664 مقارنة بالصيغة المثلى الممكنة والتي تساوي واحد. فالدرجة متوسطة على البيانات المقارنة على أساس النوع وتشمل الإحصاءات الوطنية والبيانات المتوفرة حول التعليم والمشاركة الاقتصادية للمرأة ومكانة المرأة.

وفي تقرير التنمية البشرية في ليبيا لعام 2006 فإن البعد الاجتماعي لوضع المرأة اتضح من المقارنة الواردة في التقرير بين المرأة الليبية ونساء العالم وهي - كما جاء في التقرير - واجهت نوعاً من التمييز الجنسي أو النوعي على مدى قرون عديدة ابتداء من الاحتفاء بالمولود الذكر، واستقبال الأنثى بشيء من الفئور وانتهاء بتمييز قبر الذكر عن الأنثى⁽¹⁵⁾.

كما تضمن التقرير المرأة عبر التاريخ وأبرز ما حدث من تغير في مكانة المرأة عموماً والمرأة الليبية على وجه الخصوص حيث رصد تاريخ المرأة الليبية منذ أقدم العصور في عصر الأسرة العشرين من مصر الفرعونية (1200-1085) وأظهر المراحل والتحويلات التي طرأت على مكانة المرأة الليبية في مجالات: التعليم - والعمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي - المرأة والحياة السياسية - رصد لبعض آراء واتجاهات المرأة.

إن تحليل البعد الاجتماعي وعلاقته بدور المرأة الليبية في التنمية المستدامة يمكن توظيفه في معرفة أنماط مشاركة المرأة في التنمية فلقد عاشت المرأة الليبية فترات طويلة وهي بعيدة عما يحدث خارج حدود المنزل ولقد انعكست العزلة التي عاشتها على أدوارها الاجتماعية وما تحمله من مكانة في السياق المجتمعي العام ، فالمرأة وفق التصور التقليدي مكانها هو البيت والأفضل أن لا تعرف ما يجري في الحياة العامة لأن هذا من اختصاص الرجال ، وكان من بين العادات الاجتماعية التي سادت لفترة طويلة أن المرأة لا تخرج إلا لبيت الزوجية ولقد انعكست التراكمات التاريخية والثقافية على المرأة وأدت إلى وجود تباعد أو انفصال بين دور المرأة ودور الرجل أو ما يمكن وصفه بالتقسيم الحاد للأدوار داخل الأسرة وخارجها.

ولقد كان للتحويلات التي شهدتها المجتمع الليبي انعكاساتها على أدوار المرأة؛ فلقد تغيرت ملامح البنية التقليدية التي كانت حائلاً دون مشاركة المرأة وتمكنت من تخطي الحواجز التقليدية ودخلت المجال العام كما تمكنت من الإسهام والاشتراك في التنمية وهو ما سيتم تناوله في الأبعاد التالية.

ثانياً: المرأة والبعد التعليمي للتنمية المستدامة

إن التعليم عامل أساسي من عوامل التنمية البشرية المستدامة فهو أهم الوسائل التي تمكن الفرد من الاستفادة من المعرفة وهي شرط مسبق لتغلب الفرد على مشاكل عالم اليوم، ولضمان مشاركته في التنمية.

وتبدو أهمية التعليم بالنسبة للمرأة في أنه مسألة تتعلق بالتنمية وبالمساواة على حد سواء فعلاقته بالتنمية تتحدد في أن هناك علاقة بين حصول المرأة على التعليم والمتغيرات المرتبطة بالتنمية ومنها على سبيل المثال الزيادة السكانية، وصحة الأطفال وغيرها.

أما علاقته بالمساواة فهي تتمثل في أن الفرص التعليمية المتاحة للإناث تعكس اتجاهات المجتمع ومدى موافقته على الخيارات الأخرى المتاحة للمرأة عدا الأمومة والزواج والأعمال المنزلية، ويعكس رؤية المجتمع لإشراك المرأة في التنمية.

إن حالة تعليم المرأة الليبية لا تختلف عن حالة تعليم المرأة العربية فقد تأخر تعليم الإناث في ليبيا مقارنة بالذكور ولقد واجهت الدعوة إلى تعليم البنات معارضة اجتماعية

شديدة في فترة الأربعينات وبداية الخمسينات إلا أنه حدث تغير نتيجة لما شهده المجتمع من تحولات أدت إلى دخول البنات إلى المدارس وتشكل ملامح الوضع التعليمي للمرأة وإن هذا التبدل كما تشير البيانات الإحصائية والسكانية حصل مع صدور قانون التعليم الإلزامي عام 1975 والذي نص على إجبارية التعليم للأولاد والبنات من عمر ست سنوات حتى سن الخامسة عشر.

ولقد ساعدت سياسات التعليم - كما يبين تقرير التنمية البشرية 2006 - التي تمثلت في جعل التعليم حقاً للجميع وفي قواعد قبول الطلبة في الجامعة التي اعتمدت على المساواة بين الجنسين إلى الارتفاع السريع في معدلات الإناث في التعليم الجامعي. والوضع التعليمي للمرأة يرتبط بالسياق الكلي للمجتمع ولذلك فإن الأبعاد المستخدمة لقياس هذا المؤشر قد تعكس الموقف الاجتماعي والنسق القيمي تجاه المرأة، كما تعكس فرص مساهمة المرأة في التنمية المستدامة.

ومؤشر التعليم كما تحدده أدلة قياس المؤشرات الخاصة بوضع المرأة⁽¹⁶⁾ يقاس بالأبعاد الآتية : نسبة الأمية بين الإناث - معدل معرفة القراءة والكتابة - نسبة الإناث في مراحل التعليم المدرس - النسبة في التعليم الجامعي - النسبة في التعليم العالي وباستخدام بعض الأبعاد السابقة في التحليل فإنه يمكن القول أنه قد حدث تطوراً كمياً ونوعياً ملحوظاً منذ السبعينات في تعليم المرأة الليبية وقد تزايد خلال فترة الثمانينات والتسعينات ، فالمقارنة بين فترة السبعينات والتسعينات - من واقع إحصاءات المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب - تبين أن النسبة المئوية للإناث تقترب من منتصف العدد الكلي للذكور .

كما أن دور الدولة في توسيع قاعدة التعليم المجاني (الرأسي والأفقي) باعتباره حقاً للجميع أحدث تغييراً في مدى تقدير الليبيين لقيمة تعليم الإناث في جميع مراحلها وكما تشير الأرقام الواردة في المسح الاقتصادي والاجتماعي 2003/2002 فإن نسبة الأمية لدى الإناث (10 سنوات فما فوق) بلغت 18.7% من مجموع السكان الأميين (532138) فرداً أمياً وترتفع هذه النسبة مقارنة بالذكور حيث تبلغ النسبة 6.8% إلا أنها بالمقارنة مع نتائج تعداد السكان لعام 1995 سجلت انخفاضاً حيث كانت النسبة لدى الإناث 27.21% مقارنة بالذكور حيث بلغت 10.45%⁽¹⁷⁾.

وكما تبين المصادر الإحصائية فإنه قد تزايدت نسبة التحاق البنات بالجامعة من 1.3% في العام الدراسي 69-70 إلى ما يقارب 48% في العام الجامعي 2002-2003.

ومن المؤشرات التي يمكن التوقف عندها نسبة التحاق الإناث بالتعليم العالي والتسجيل في الدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه حيث أن حدث توسع في التعليم العالي حيث وصل عدد الطلاب في العام الدراسي 2005-2006 إلى (265134) طالباً وطالبة مسجلين في تخصصات العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية وقد بلغت نسبة الإناث في العلوم التطبيقية 56.8% مقارنة بنسبة الذكور 43.2%. أما في العلوم الإنسانية فقد بلغت نسبة الإناث 56.8% والذكور بنفس النسبة (18%).

وبالنظر إلى المؤشرات السابقة يمكن القول أن التعليم يعد من أهم الأبعاد ذات العلاقة بالمرأة والتنمية المستدامة وأن المرأة الليبية قد قطعت شوطاً كبيراً في مجال التعليم إلا أن التركيز على نجاح التنمية يتطلب الاهتمام برصد أهم العقبات والتحديات التي تواجه المرأة المتعلمة من منظور التمكين والفرص المتاحة لها في الإسهام الفاعل في برامج التنمية وتنفيذ استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة.

ثالثاً: المرأة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

إن الدور الاقتصادي للمرأة ارتبط بخروجها إلى العمل خارج البيت أو قياس نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في قطاعات التنمية وبعد خروج المرأة الليبية إلى العمل ظاهرة حديثة نسبياً ولقد تأثرت بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمها الحصول على التعليم فقد أتاح التعليم للمرأة فرص الالتحاق بالعمل الوظيفي خاصة وأن مجالات العمل خارج المنزل أصبحت في المجتمع الحديث مشروطة بمواصفات المستوى العلمي والكفاءة الوظيفية ولقد اقتحمت المرأة الليبية مجالات العمل المختلفة التي كانت حكرًا على الرجال ومن العوامل التي شجعت المرأة الليبية على العمل توفر الإطار القانوني والتشريعي حيث أن تشريعات العمل الليبية تتضمن بنوداً تنص على حقوق المرأة العاملة كمجالات الاستخدام وساعات العمل والإجازات وتتفق هذه التشريعات مع التشريعات والمعايير العربية الدولية المتمثلة في معايير منظمة العمل العربية ويأتي في مقدمتها حق المرأة في العمل الذي يناسبها وألا توضع في موضع يضطرها إلى العمل بما لا يناسب طبيعتها(19).

ولقد تضمن تقرير التنمية البشرية 2006 عرضاً مفصلاً لتطور حقوق وتشريعات العمل الخاصة بالمرأة.

لقد أدت التحولات التي شهدتها المجتمع الليبي إلى إحداث تغيير في نسبة دخول المرأة الليبية إلى مجالات العمل حيث يتضح من نتائج تعدادات السكان، وإحصاءات القوى العاملة أنه قد حدث تطور كبير في نسبة النشاطات اقتصادياً بمعنى المشاركات في الاقتصاد خارج المنزل. فالمقارنة بين إحصاء السكان 1964 وبيانات إحصاء السكان 1984 فإن النسبة كانت حوالي (4%) ارتفعت إلى 11%. واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى وصلت في مطلع الألفية الثالثة إلى حوالي خمس عدد الإناث اللاتي هن في سن العمل حيث وصلت النسبة إلى 32% من حجم القوى العاملة مع مطلع الألفية⁽²⁰⁾.

وقد دخلت المرأة الليبية إلى ميدان العمل في مجالات متعددة كالوظائف الإدارية والوظائف الفنية داخل مراكز البحث العلمي وقد بلغت نسبة النساء في هذا المجال 240 امرأة بنسبة 63.8% من المجموع الكلي للعاملين في مراكز البحث العلمي في عام 2003⁽²¹⁾.

وفي مناقشة مجالات عمل المرأة فإنه يمكن القول أنه لا توجد عوائق أمام المرأة الليبية لممارسة العمل والنشاط الاقتصادي حيث تتيح التشريعات الليبية للمرأة الحق في تولي الوظائف العامة في الدولة ، وحق ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وكما توضح البيانات الإحصائية الواردة في التعدادات السكانية والاقتصادية فإن المرأة تعمل في كل القطاعات التنموية إلا أن تحليل هذه النسب يكشف عن أن هناك عوائق وشروط اجتماعية تحول دون مشاركة المرأة بمنظور التنمية المستدامة فالنساء يستثمرن أقل في رأس المال البشري ؛ فالمرأة قد تحصل على مستوى تعليم عالي وتخصص لمجال الطب - على سبيل المثال - ولكنها قد تضطر إلى الابتعاد عن المهن المتوافقة مع مستوى تعليمها وتختار المهن المناسبة اجتماعياً بما يمكن التعبير عنه بالشروط الاجتماعية لعمل المرأة ولذلك فإن المرأة قد لا تحصل على بيئة العمل المناسبة لها اجتماعياً وتترك العمل.

ويعتبر مجال سيدات الأعمال كما جاء في تقرير 2006 من الظواهر الاقتصادية الجديدة في المجتمع الليبي وهي تتشكل من فئة من الناشطات اقتصادياً تمارس أنشطة

اقتصادية متعددة ولعل أهمها المدارس الخاصة - مشاغل التفصيل والخياطة - إدارة صالات الأفراح - وكالات التصدير والاستيراد وغيرها.

واهتم مشروع استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2009-2025 بالمرأة من منظور النوع والتمكين في إطار بناء استراتيجية الموارد البشرية الليبية ورصد متطلبات سوق العمل والقدرة التنافسية للموارد البشرية وتأسيس المشروعات الصغرى.

وقد رسم المشروع الأهمية النسبية لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتبين أن النوع الاجتماعي (ذكور وإناث) يؤثر على درجة المشاركة وهي بالنسبة للمرأة لا تتعدى النشاط المدفوع الأجر أو تقتصر على بعض المهن الهامشية حتى أن البطالة المقنعة باتت تحمل وجه امرأة⁽²²⁾ وذلك بالرغم من حدوث تغييرات نوعية كبيرة في تنامي زيادة دخول المرأة إلى سوق العمل خاصة في المهن التي سبق ذكرها وبمعدل نمو مركب يصل إلى 8.2% إلا أن هذا المؤشر كما في المشروع يؤثر على تنامي البطالة المقنعة في الخدمات الإدارية والاجتماعية كالتعليم والتمريض وأعمال الطباعة والمحفوظات وغيرها.

وبالمنظور الاجتماعي فإن عمل المرأة ونشاطها الاقتصادي لا زالت تحكمه القيم والنظرة الاجتماعية التقليدية للمرأة وإن هذه العوامل تفوق في تأثيرها ما تضمنه قوانين وتشريعات العمل المنصفة لحقوق المرأة وإن صفة الاستدامة للتنمية البشرية تتطلب تحليل أبعاد التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتاح للمرأة الليبية.

رابعاً: المرأة والبعد السياسي والمجتمع المدني للتنمية المستدامة

تعد المشاركة السياسية من المؤشرات المستخدمة على مقياس الدليل الدولي وفق النوع وقد استخدم تقرير التنمية البشرية 1999 هذا المؤشر واستخدم أدلة القياس بما يتلاءم مع النظام السياسي في ليبيا حيث أن الدليل الدولي يقيس مدى مشاركة المرأة في صنع القرار بعدد المقاعد البرلمانية والمشاركة السياسية للمرأة من منظور التنمية البشرية يمكن أن تكون أحد آليات التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار.

والمرأة الليبية ظلت لعقود طويلة لا علاقة لها بالشأن العام وفقاً للمعايير الثقافية التقليدية التي كانت تحكم التقسيم الاجتماعي للأدوار حيث أن السياسة مهنة للرجل وليست للمرأة وقد ظل تأثير هذه المعايير في المراوحة بين الأقدام والأحجام للمشاركة السياسية للمرأة حتى

يومنا هذا. فبالرغم من حصول المرأة الليبية على حق الانتخاب منذ أول تعديل دستوري ليبي في عام 1963. ولم تتمكن المرأة الليبية من الاستفادة مما صدر من قوانين حق المشاركة السياسية حيث أن انتخابات المؤتمر الوطني بلغت نسبة مشاركة الذكور في التصويت (60%) في حين لم تتعد نسبة الإناث (39%)⁽²³⁾.

وبالمراجعة التاريخية لمشاركة المرأة في المجتمع المدني يتبين أن المرأة شاركت في العمل الأهلي والتطوعي فقد تأسست أول جمعية نهضة نسائية عام 1954 في بنغازي. وجمعية النهضة النسائية في طرابلس عام 1958.

كما أن الحركة النسائية الليبية تأثرت بالحركة النسوية العربية وقامت بالعمل في مؤسسات العمل الأهلي لمحو أمية النساء وتدريبهن على المهن والحد من الفقر.

ولقد تزايدت نسبة مشاركة المرأة في المجتمع المدني بعد ثورة 17 فبراير وتأسست منظمات المجتمع المدني خاصة في مجالات الإغاثة والأعمال الخيرية ومنظمات البيئة ورعاية الطفولة.

ويمكن القول أن المشاركة السياسية للمرأة الليبية تغيرها من النساء العربيات تتأثر بالرؤية والصورة الذهنية التي تحكم العقلية العربية باتجاه تقييم المرأة أدى في كثير من الأحيان إلى اقتناع ليس فقط لدى الرجل بل داخل المرأة ذاتها بهذه الرؤية التقليدية⁽²⁴⁾.

وبذلك فإن إشراك المرأة في الحياة السياسية تحكمه عدد من العوامل الذاتية والموضوعية فالمرأة قد تضطر إلى الإحجام عن المشاركة السياسية بكل مستوياتها حتى لا تلحقها النظرة الاجتماعية السلبية كوصفها بأنها تخلت عن دورها كأنتى⁽²⁵⁾، ولذلك فإن البعد السياسي من الأبعاد الرئيسية لتحليل وتفسير دور المرأة في التنمية المستدامة.

التوصيات والمقترحات:

1-- إن القضاء على التخلف يمثل أهم تحديات التنمية البشرية المستدامة وإن ذلك يستلزم حلولاً ذات طبيعة شمولية وتكاملية تعتبر المرأة من أهم مكونات هذه الحلول.

2- دعم المؤسسات البحثية لدعم التنمية المستدامة والدعم العلمي لتشخيص واقع المرأة العربية من منظور مقولات التنمية على المستوى الدولي.

3- تبادل الخبرات والتجارب والاتصال والتعاون من أجل صياغة إستراتيجية مغاربية للنهوض بالمرأة في بلدان المغرب العربي.

4- التشخيص العلمي للوضع الاجتماعي (للمرأة) والاستفادة من مقارنة النوع والتنمية.

5- عدم تجاهل التراث الثقافي العربي في رسم السياسات والتخطيط لبرامج النهوض بالمرأة العربية.

6- عقد ورش العمل والحلقات النقاشية حول دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كدور المرأة في المحافظة على البيئة واستدامة موارد التنمية كأنماط الاستهلاك وترشيد الاستهلاك وغيرها من متغيرات التنمية المستدامة.

الهوامش

-عائشة فشيكة، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي: دراسة ميدانية تقييمية لمراكز التنمية الريفية في المشاريع الزراعية، طرابلس: منشورات مركز جهاد اللبيين، سلسلة الدراسات المعاصرة، 2004، ص 67.

2- ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999، طرابلس: الهيئة الوطنية للمعلومات، ص 8.

3- نفس المصدر، ص 10.

4- نادر فرجاني، التنمية الإنسانية المفهوم والقياس، المستقبل العربي، العدد 283، 2002، ص 68.

1- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، طرابلس: مركز الأمم المتحدة للإعلام، ص 8.

2- كمال محمد التابعي، التنمية البشرية المستدامة: المفهوم والمكونات، مفاهيم الأسس العلمية: القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ص 15.

3- ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999، مصدر سابق، ص 135.

4- تقرير التنمية البشرية 2006: المرأة في ليبيا المساواة مع الاختلاف، طرابلس، الهيئة الوطنية للمعلومات، 2006، ص 31.

5- مجلس التخطيط الوطني، مشروع استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2009-2025، ص 97.

6- تقرير المرأة العربية 2004، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: الأردن عمان، 2004، ص 6.

- 7- الأمم المتحدة: الجمعية العامة، التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية، 1993، ص 3.
- 8- النشرة الإحصائية، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، طرابلس، 1995، ص 20.
- 9- فتحة السعيدي، فجوة النوع الاجتماعي وتمكين النساء: أسئلة سوسيولوجية، مجلة إضافات، العدد الرابع، مايو 2003، ص 131.
- 10- عائشة فشيكة، النوع الاجتماعي: تحليل سوسيولوجي للصراع بين الأدوار وبحث عن محددات التكامل، مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد 24، ص 15.
- 11- تقرير التنمية البشرية، 2006، ص 16.
- 12- تطوير المؤشرات وتحسين الإحصاءات الخاصة بوضع المرأة العربية، اجتماع مجموعة العمل العربي، القاهرة، 1990.
- 13- المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002-2003، ليبيا: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ص 24.
- 14- على الحوات، التنمية البشرية في عالم متغير: دراسات في المجتمع الليبي، طرابلس: الجامعة المغربية، 2012، ص 197.
- 15- منظمة العمل العربية، تقرير الحماية التشريعية والاجتماعية للمرأة العربية عام 2005، ص 49.
- 16- تقرير التنمية البشرية، 2006، ص 69.
- 17- على الحوات، المرأة والتنمية والعمل في ليبيا بناء مجتمع جديد، طرابلس: الجامعة المغربية، 2006، ص 70.
- 18- مشروع استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا، مرجع سابق، ص 77.
- 19- مصطفى عمر التير، المرأة والتحديث في المجتمع الليبي محاولة لفك الارتباط، طرابلس: دار الرواد، 2014، ص 73.
- 20- نادية حليم سليمان، المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة في الحياة العامة بحث مقدم في: المؤتمر السنوي 36 لقضايا السكان والتنمية، القاهرة، 2006، ص 3.
- 21- عائشة فشيكة، المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الليبي: دراسة للحراك الاجتماعي للمرأة في مدينة طرابلس، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة القاهرة، 2007، ص 139.

وما توفيقني إلا بالله